

أثر مخاطر الائتمان في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

*** د. عثمان نقار

** د. أسمهان خلف

* محمد فادي شقفة

(الإيداع: 21 كانون الثاني 2019 ، القبول: 15 آيار 2019)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر مخاطر الائتمان في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، تمّ الاعتماد على البيانات المالية (الميزانيات والتقارير المالية السنوية للمصارف التجارية الخاصة) المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة الممتدة بين عامي (2010-2017)، ومن ثم تحليلها بتطبيق أسلوب تحليل الانحدار البسيط ومعامل ارتباط بيرسون وإجراء التحليل باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS24) للوصول إلى النتائج.

أظهرت الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهذا ما يوجب على المصارف التجارية الخاصة أن ترفع نسبة ملاءتها المالية بما يتلاءم مع المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها، كما أنّ مخاطر الائتمان ازدادت ازدياداً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة من عام 2010-2017، وأنّ للملاءة المالية أثراً هاماً في استقرار بيئة العمل المصرفي، فهي تؤدي دوراً فعالاً في المحافظة على متانة وسلامة الأنظمة المصرفية وتدعيم مركزها المالي.

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان، الملاءة المالية، معايير بازل.

*طالب ماجستير في قسم الاقتصاد في جامعة حماة – اختصاص تمويل ومصارف،

**مؤلف علمي، أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد في جامعة حماة – اختصاص: سياسات مالية ونقدية.

***مؤلف مشارك، أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد في جامعة حماة – اختصاص: المعالجة الآلية للمعلومات.

The impact of credit risk on the Financial solvency of private commercial banks listed on Damascus Stock Exchange

*Mohamed Fadi Shockfah

** .Dr. Othman Naqar

***Dr. Asmhan Khalaf

Abstract:

The objective of this study is to determine the impact of credit risk on the solvency of private commercial banks listed on Damascus Stock Exchange, The financial statements (budgets and annual financial reports of private commercial banks) are published on the Damascus Securities Exchange during the period of study (2017–2010), and then analyzed using the simple regression analysis method and the Pearson correlation coefficient and the analysis using SPSS24 to reach the results.

The study shows that there is a statistically significant impact of credit risk on the solvency of private commercial banks listed on the Damascus Securities Exchange. This necessitates private commercial banks to increase their financial solvency to suit their credit risk, Credit risk has increased significantly during the study years of 2017–2010 and the financial solvency has a significant impact on the stability of the banking environment. It plays an effective role in maintaining the soundness and soundness of banking systems and strengthening their financial position.

Keywords: Credit Risk, Financial Solvency, Basel Standards

*Master student in the Department of Economics at the University of Hama – the jurisdiction of Financing and banks.

**Associate Professor, Assistant Professor, Department of Economics, University of Hama – Specialization: Automated Processing of Information.

*** Scientific Supervisor, Assistant Professor, Department of Economics, University of Hama – Specialization: Financial and Monetary Policies.

1- المقدمة :

تُعد عملية منح الائتمان أساس العمل المصرفي التقليدي إلى جانب قبول الودائع، حيث إن نشاط المصارف وعملها يتمثل في استثمار الودائع على شكل قروض، والدخل الناتج من هذه القروض يشكل جزءاً هاماً من الدخل التشغيلي للمصارف إلا أن عملية منح الائتمان تترافق بمخاطر عدم السداد (المخاطر الائتمانية)، والتي تحدث نتيجة لفشل المقترضين في سداد التزاماتهم تجاه المصرف، وهو ما سيُكبد المصرف خسائر مالية ستؤثر بدورها في مركزه المالي، لذا لا بد أن تعمل المصارف وفق معايير سليمة ومحددة لمنح الائتمان، وذلك من أجل تجنب المخاطر عدم السداد التي سيكون لها آثار كبيرة في مجمل نشاط المصرف، وبالأخص في معدل ربحيته ونسبة ملاءته المالية.

ويُعد موضوع الملاءة المالية واتجاه المصارف إلى تدعيم مركزها المالي أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة المصارف، وفيما يتعلق بالجهاز المصرفي السوري، فقد شهد هذا القطاع تطورات متلاحقة في الآونة الأخيرة كان من أبرزها تطبيق معيار الملاءة المالية، حيث أُلزمت المصارف وفق تعليمات مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف بتطبيق مقررات لجنة بازل 2 المتعلقة بالملاءة المالية، وذلك بهدف تعزيز قدرة المصارف السورية على مواجهة المخاطر المصرفية، ولاسيما مخاطر الائتمان.

تتناقش هذه الدراسة مدى تأثير الملاءة المالية في المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بمخاطر الائتمان خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامي (2010-2017).

2- مشكلة الدراسة :

إن عملية منح الائتمان تترافق بما يُعرف بمخاطر الائتمان والتي تؤثر بشكل مباشر في نشاط المصرف، كما أن تزايد مخاطر الائتمان يُعرض مركزه المالي وملاءته المالية للخطر.

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال إثارة التساؤل الآتي:

ما أثر مخاطر الائتمان في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

ويتفرع عنه السؤالين الفرعيين الآتيين:

• ما أثر مخاطر الائتمان متمثلةً (بنسبة الديون المعدومة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض) في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

• ما أثر مخاطر الائتمان متمثلةً (بنسبة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية والقروض) في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

3- أهمية الدراسة وأهدافه :**3-1- أهمية الدراسة :**

تأتي الأهمية العملية للبحث من أهمية المتغيرات التي يدرسها، حيث أن لمخاطر الائتمان تأثير كبير في عمليات المصرف ومؤشرات أداءه، كما أن الملاءة المالية تمثل الخط الوقائي والنهائي للمصارف ضد حالات الإعسار والإفلاس، وبالتالي تدعيم المركز المالي للمصرف، حيث يُعد تحقيق نسبة جيدة من الملاءة المالية من أولى اهتمامات إدارة المصرف التجاري لما لموضوع الملاءة المالية من الأثر الهام في عمل المصرف واستقرار بيئة العمل المصرفي، أما من الناحية العلمية فإن موضوع مخاطر الائتمان والملاءة المالية يُعد من المواضيع الهامة والمتجددة، والتي تتطلب البحث المستمر.

3-2- أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى:

- معرفة أثر مخاطر الائتمان في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- تحديد أثر نسبة الديون المعدومة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- تحديد أثر نسبة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية والقروض في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

4- فرضيات الدراسة :

للإجابة على تساؤلات مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمخاطر الائتمان في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ويتفرع عن هذه الفرضية ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيتين الفرعيتين الآتيتين:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمخاطر الائتمان (متمثلةً بنسبة الديون المعدومة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض) في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمخاطر الائتمان (متمثلةً بنسبة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية والقروض) في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

5- منهج الدراسة :

تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم على تجميع المادة العلمية من المراجع العربية والأجنبية والمقالات والدوريات العلمية، والأبحاث المنشورة والمؤتمرات والندوات للتعريف بمتغيرات الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة تمّ الاعتماد على البيانات المالية (الميزانيات والتقارير المالية السنوية للمصارف التجارية الخاصة) المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة الممتدة بين عامي (2010-2017)، ومن ثمّ تحليلها بتطبيق أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط ومعامل ارتباط بيرسون وإجراء التحليل باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS 24) للوصول إلى النتائج.

6- مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من كافة المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وعددها (11) مصرف خلال فترة الدراسة الممتدة بين عامي (2010-2017).

7- حدود الدراسة :

- الحدود المكانية : تمّ تطبيق هذه الدراسة على كافة المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والمكونة من أحد عشر مصرفاً.

- الحدود الزمانية : تمّت الدراسة التطبيقية لهذه الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامي (2010-2017).

8- أدوات جمع البيانات: تمّ الاعتماد على البيانات المالية (الميزانيات والتقارير المالية السنوية) للمصارف التجارية الخاصة المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.

9- متغيرات الدراسة :

المتغير المستقل :

مخاطر الائتمان : تمّ حساب هذه النسبة بالاستناد إلى القرار رقم (94/ م ن /ب 4) لعام 2004 الصادر عن مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية من خلال النسب الآتية [19]:
- نسبة الديون المعدومة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض.
- نسبة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية والقروض.

المتغير التابع :

الملاءة المالية : تمّ حساب هذه النسبة اعتماداً على القرار رقم (253/م ن /ب 4) لعام 2007 الصادر عن مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية، حيث يتوجب على المصارف الالتزام بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات الملاءة المالية والبالغة 8%، حسب اتفاقية بازل الخاصة بالملاءة المالية، وذلك وفق العلاقة الآتية [19]:
الملاءة المالية = [الأموال الخاصة الصافية] مقسمة على [الموجودات المثقلة (المخاطر الائتمانية ومخاطر الموجودات الأخرى) + حسابات خارج الميزانية المثقلة + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية].

10- الدراسات السابقة :

- دراسة (الحريث: 2014) بعنوان: (مخاطر الائتمان وأثرها في الأمان المصرفي) [3].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الائتمان المصرفي ومعايير منحه، وعلى المخاطر التي تنشأ عن عمليات منح الائتمان وأثر هذه المخاطر على درجة الأمان في القطاع المصرفي، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي، طُبّق البحث على عينة من المصارف التجارية الخاصة مكونة من (6) مصارف مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وقد تم دراسة تأثير مخاطر الائتمان على كل من درجة السيولة ومعدل الربحية ونسبة الملاءة المالية في المصارف عينة البحث وقد تبين وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين كل من مخاطر الائتمان ودرجة السيولة ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة الملاءة المالية في كافة المصارف عينة البحث.

- دراسة (حفيان: 2012) بعنوان: (إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية) [4].

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمخاطر الائتمان والعوامل المؤثرة في منح الائتمان، وما هو أثر مخاطر الائتمان على نتائج المصرف، حيث طبقت هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة في العاملة في القطاع المصرفي الجزائري، وبينت الدراسة أهمية مخاطر الائتمان وكيفية تأثيرها على مجمل نشاطات المصرف، وخلصت الدراسة إلى أن مخاطر الائتمان تقلل من نسب ومؤشرات الأداء في المصرف.

- دراسة (مفتاح ومعارفي: 2007) بعنوان: (المخاطر الائتمانية_ تحليلها_ قياسها_ إدارتها والحد منها) [12].

هدفت هذه الدراسة بيان ما المقصود بالمخاطر الائتمانية، وما هي أشكالها وما هي اساليب إدارتها بغية الحد منها وتقليلها وذلك بالتطبيق على عينة من المصارف التجارية الخاصة العاملة في القطاع المصرفي الأردني، وخلصت الدراسة إلى أن المخاطر الائتمانية تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض القرار الائتماني وأن معرفة هذه المخاطر يتطلب تحديدها بدقة، وهو ما يساعد إدارة الائتمان على التحوط منها وتجنب أثارها السلبية وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على التحليل الائتماني، وذلك لتحديد مخاطر الائتمان، كما أوصت أيضاً بضرورة تنويع المحفظة الائتمانية لضمان تحقيق عوائد بأقل خسائر ممكنة.

- دراسة (Harris & et al: 2014) بعنوان: (Higher Capital Requirements, Safer Banks) [16].

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية متطلبات كفاية رأس المال ودور نسبة كفاية رأس المال في تعزيز مقدرات المصرف وجعله يتمتع بمركز مالي أقوى يكون قادراً من خلاله على امتصاص مخاطر الأزمات، وبينت الدراسة أن وجود نسبة عالية لكفاية رأس المال تزيد من درجة أمان المصرف واستقراره في ظل الظروف المختلفة، حيث أن زيادة المقدرات والاحتياطات المالية لكفاية رأس المال ستؤثر في طريقة مواجهة مخاطر الأزمات.

- دراسة (Mayer: 2012) بعنوان: (Sovereign Credit Risk and Banking Crises) [19].

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيف يمكن أن تؤثر مخاطر الائتمان في المركز المالي للمصارف وتسبب الأزمات المالية وبينت الدراسة أن مخاطر الائتمان تؤثر في مؤشرات الأداء المصرفي الهامة كالسيولة المصرفية وكفاية رأس مال المصرف، وأن مخاطر الائتمان تكون السبب الرئيسي في انخفاض هاتين النسبتين، وبالتالي يكون المصرف قد تعرض لمخاطر تهدد مركزه المالي، وقد تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على الآثار التي خلفتها أزمة الائتمان عام 2007 على النظام المالي العالمي. - ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تتناول دراسة أثر المخاطر الائتمانية في الملاءة المالية لجميع المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك خلال فترة زمنية تتسم بالكثير من الصعوبات والتحديات للقطاع المصرفي السوري نتيجة لاضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية، وتمتد هذه الفترة بين عامي (2017-2010).

11- الإطار النظري :

11-1- مخاطر الائتمان :

11-1-1- مفهوم مخاطر الائتمان :

عُرِّفَت مخاطر الائتمان بأنها الخسارة التي تنتج من فشل المدين بتنفيذ التزاماته تجاه المصرف بالكامل وفق الشروط المحددة والمتفق عليها [20].

كما تُعرَّف على أنها الخسارة المحتملة الناجمة عن عدم قدرة العميل المُقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المُقترض وفوائده إلى المصرف المُقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني [12].

11-1-2- مصادر مخاطر الائتمان :

تنشأ مخاطر الائتمان من ثلاث مصادر أحدها يتعلق بالعميل المُقترض، وثانية تتعلق بالمصرف، وأخرى مرتبطة بطبيعة نشاط العميل، وفيما يلي توضيح وبيان لكل مصدر من هذه المصادر والمخاطر التي قد تنشأ عنه.

- المخاطر المتعلقة بالعميل المُقترض:

هذا النوع من المخاطر مرتبط بالمُقترض ذاته، حيث يتعلق بشخصية وأهمية العميل المُقترض وسمعته الائتمانية والمركز المالي الذي يتمتع به، ومقدرة العميل على السداد، وتنشأ مخاطر الائتمان هنا من التضليل والمبالغة في المعلومات المقدمة من قبل العميل أو البيانات التي تم الاعتماد عليها في تحليل قوة المركز المالي للمُقترض، أو إذا كانت المعلومات المحصلة من عملية الاستعلام غير دقيقة وليست بالمستوى المطلوب [4].

- المخاطر المتعلقة بنشاط العميل المُقترض:

وتتضمن المخاطر الناتجة عن طبيعة النشاط الذي يمارسه العميل المُقترض، ونوع القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه والظروف العامة التي تحيط بنشاط العميل، والحالة الاقتصادية السائدة، والظروف السياسية والاجتماعية، والتي ستؤثر في مقدرة العميل المُقترض على السداد، حيث أن تأخر المدينين في السداد للعميل المُقترض أو إفلاسهم وامتاعهم عن تسديد التزاماتهم سيؤدي إلى تأخر أو عدم مقدرة العميل المُقترض على الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف [1].

- المخاطر المتعلقة بالمصرف:

تحدث هذه المخاطر نتيجة للتقييم الخاطئ من قبل موظفي المصرف عند عملية منح الائتمان، وعدم الاعتماد على المعايير الصحيحة والسليمة في ذلك، وهذا نتيجة لعدم التأكد من صحة المعلومات والبيانات التي تم جمعها بخصوص العميل المُقترض، وسوء التحليل لهذه المعلومات، كما أنه من المخاطر المتعلقة بالمصرف ما يعرف بمخاطر تبادل المعلومات، حيث يجب تبادل وتشارك المعلومات بين القائمين على العملية الائتمانية [6].

11-1-3- أنواع مخاطر الائتمان :

نظراً لأهمية عملية الائتمان وأثرها في النشاط المصرفي فقد ظهرت صور وأنواع متعددة لمخاطر الائتمان والتي تؤثر في نشاط المصرف، وهي كالآتي :

- **مخاطر السيولة:** يرتبط النشاط الائتماني للمصرف ارتباطاً وثيقاً مع مؤشرات الأداء في المصرف وخاصة مؤشرات الأداء المالي، ومن أهمها درجة السيولة، حيث أن النشاط الإقراضي والائتماني للمصرف يعتبر عامل ضغط على درجة السيولة، كما أن خطر السيولة ينتج عن قيام بإتباع سياسة توسعية وعدم الاعتماد على مبدأ الموازنة بين مصادر الأموال واستخداماتها [9].

- **مخاطر التسعير:** من المهم أن يتم تسعير منتجات الإقراض والائتمان بناءً على عامل المخاطرة وتكلفة الإدارة، حيث يجب أن يتم الربط بين العائد المطلوب من الائتمان الممنوح وبين درجة المخاطرة، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار التكاليف التي يتحملها المصرف، أي أن العائد المطلوب (سعر الخدمة) يجب أن يغطي تكاليف الخدمة وهامش ربح، وهذا تحدده إدارة المصرف وهو ما يعرف بسعر الإقراض الأساسي [9].

- **مخاطر عدم القدرة على السداد:** تحدث عندما تكون مصادر العميل وموارده المالية سواءً الذاتية أو غير الذاتية لا تمكنه من الوفاء بالتزاماته، ويجب على المصرف الانتباه لطبيعة هيكل المركز المالي للعميل خلال السنوات السابقة من أجل تحديد مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته [5].

- **مخاطر تأكل الضمانات:** تنتج عندما تكون الضمانات غير كافية ولا تغطي حجم الدين، بالإضافة إلى تحمّل الخسائر عند التصرف بها، ولتفادي هذا الخطر يجب على المصرف طلب الضمانات التي تكون كافية لتغطية حجم الائتمان، كما يجب أن يتمتع الضمان بسهولة التسييل وألا يكون عرضة لفقدان القيمة مع مرور الزمن [6].

- **مخاطر التركيز:** يحدث خطر التركيز عندما يتم توجيه الائتمان إما إلى عملاء محددين أو قطاع معين أو منطقة جغرافية محددة، كذلك يحدث خطر التركيز عندما يتبع المصرف سياسة الاعتماد على نوع محدد من الضمانات، ويمكن للمصرف تفادي هذا الخطر بالقيام بإنشاء محفظة ائتمانية تتسم بالتنوع من حيث العملاء والقطاعات والمناطق الجغرافية، والتنوع من حيث الضمانات المطلوبة وتواريخ استحقاق التسهيلات الائتمانية الممنوحة [2].

- **المخاطر القانونية:** من المخاطر القانونية المرتبطة بالنشاط الائتماني تغيير القوانين والأنظمة التي تحكم العلاقة بين المصرف والعملاء المقترضين وأيضاً تغيير الطبيعة القانونية للهيكلة المؤسسية للعميل المقترض مثل عمليات الاندماج والاستحواذ والتنازع بين الشركاء [2].

11-1-4- قياس المخاطر الائتمانية :

تُعد مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية من العوامل المساعدة لإدارة المصرف في التنبؤ وإيجاد الحلول لمعالجة المخاطر الناتجة عن الائتمان والسيطرة على هذه المخاطر، وفي القطاع المصرفي السوري يمكن حساب مخاطر الائتمان بالاستناد إلى القرار رقم (94/ م ن /ب 4) لعام 2004 الصادر عن مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية من خلال النسب الآتية [21]:

- نسبة الديون المعدومة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض.
- نسبة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية والقروض.
- وفي هذه الدراسة تمّ الاعتماد على هاتين النسبتين لقياس المخاطر الائتمانية.

11-1-5- مخاطر الائتمان وأثرها في استقرار بيئة العمل المصرفي:

تُعد مخاطر الائتمان من أكثر أنواع المخاطر التي تؤثر في بيئة النظام المالي عامة والنظام المصرفي خاصة، حيث إنّ الأثر الكبير لهذه المخاطر كان حاضراً في الأزمة المالية العالمية عام 2008، حتى نُقِبها المحللون الاقتصاديون بأزمة الائتمان المالي العالمي (The Credit Crisis)، ولوحظ وقتها كيف أنّ فشل سداد الديون في بعض المؤسسات المالية العالمية _ وبالأخص المصارف وعلى رأسها مصرف (Lehman Brothers) _ قد أدى إلى إحداث حالة من الذعر المالي امتدت لتطال المصارف الأخرى والنظام المصرفي على مستوى العالم [18].

ومن المشاكل المرتبطة بمخاطر الائتمان هي أنها مخاطر ذات تأثير من عدة جوانب في الأداء المصرفي، فهي تؤثر في درجة السيولة لدى المصرف من خلال انخفاض التدفقات النقدية الداخلة، إضافةً إلى تأثيرها على العائد المصرفي الذي سينخفض بطبيعة الحال، وهو ما سيضعف المركز المالي للمصرف ويخفف من قدرته على مواجهة المخاطر والأزمات [17]

11-2- الملاءة المالية في المصارف التجارية:**11-2-1- مفهوم الملاءة المالية:**

تُعرّف الملاءة المالية على أنها : مدى متانة وقدرة رأس مال المصرف وأمواله الخاصة على امتصاص مخاطر وخسائر فشل العمليات الاستثمارية كمخاطر عدم السداد وانخفاض قيمة الاستثمارات [15].

كما أنّ الملاءة المالية تؤدي دوراً مهماً في المحافظة على متانة وسلامة وضع المصارف وسلامة الأنظمة المصرفية حيث إنها تمثل جدار الحماية في وجه الخسائر غير المتوقعة، التي يمكن أن يتعرض لها المصرف وتمنع هذه الخسائر من أن تؤثر في أموال المودعين [10].

11-2-2- ضوابط الملاءة المالية وفق مقررات بازل :

يُعد معيار الملاءة المالية الذي وضعتة بازل عام 1988 م والتعديلات التي أُدخلت عليه في الأعوام اللاحقة من أهم العوامل التي ساعدت على تقوية سلامة واستقرار النظام المصرفي العالمي، كما عززت المساواة التنافسية بين المصارف العالمية، وفي هذا الإطار عدلت لجنة بازل معيار الملاءة المالية حسب متطلبات كل مرحلة، وكانت أولى الاتفاقيات اتفاقية بازل I ثم تلتها اتفاقية بازل II، ومؤخراً ظهرت اتفاقية بازل III .

- الملاءة المالية وفقاً لمقررات بازل I :

حددت لجنة بازل I نسبة الملاءة المالية بمقدار 8% عُرفت بنسبة COOK والتي يتم تطبيقها تدريجياً على مدار ثلاثة أعوام بدءاً من عام 1990 ولغاية 1992 تلتزم بعدها المصارف بالاحتفاظ بهذه النسبة كحد أدنى وتُستخرج من خلال قسمة رأس المال على الموجودات المرجحة بالمخاطر والتي أُعطيت خمسة أوزان ترجيحية

تتراوح بين (0% ، 10% ، 20% ، 50% ، 100%) وترتبط هذه الأوزان الترجيحية بالمدين من جهة وبالأصل من جهة أخرى، وشملت هذه المخاطر الموجودات المصرفية والبنود داخل وخارج الميزانية، واقتصرت المخاطر على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق [11].

ووفقاً لمقررات بازل فإن رأس المال قُسم إلى شريحتين [8]:

-الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي: ويتكون من حقوق الملكية التي تتضمن رأس المال المدفوع والاحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة.

-الشريحة الثانية: رأس المال المساند: ويشمل الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات الديون المتعثرة واحتياطات إعادة تقييم الأصول، والاقتراض المتوسط والطويل الأجل.

وقد اشترط ألا يزيد رأس المال المساند عن 100% من رأس المال الأساسي، وأن لا تزيد قيمة سندات التمويل عن 50% من رأس المال المساند.

وبالتالي فإن معدل الملاءة المالية يُعطى بالعلاقة الآتية:

$$\text{الملاءة المالية} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2)}}{\text{إجمالي التعهدات والالتزامات المرجحة بالمخاطر (المخاطر الائتمانية)}}$$

تم تعديل مكونات هذه النسبة عام 1995، وذلك بإضافة شريحة ثالثة وهي شريحة القروض المساندة التي مدتها أكثر من 5 سنوات بالإضافة إلى أنه تم إدخال مخاطر السوق في حساب النسبة لتصبح النسبة على الشكل الآتي [5]:

$$\text{الملاءة المالية} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3)}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق}}$$

- الملاءة المالية وفقاً لمقررات بازل II:

ركزت اتفاقية بازل II على ثلاث دعائم أساسية لقياس الملاءة المالية [14]:

• الدعامة الأولى: المتطلبات الدنيا للملاءة المالية.

اعتمد في حساب الملاءة المالية على وضع الأوزان الترجيحية لكافة الأنشطة المصرفية التي يقوم بها المصرف، والعمل على إلزامه بالاحتفاظ برأس مال كاف لمقابلة مخاطر تلك الأنشطة، وتم تحديد المخاطر الرئيسية وهي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وبذلك فإن إضافة مخاطر التشغيل أدى إلى تغيير مقام نسبة الملاءة المالية، وعليه فإن نسبة الملاءة المالية وفقاً لاتفاقية بازل II كانت على الشكل الآتي :

$$\text{الملاءة المالية} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3)}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر التشغيل + مخاطر السوق}}$$

• الدعامة الثانية : عمليات المراجعة والرقابة (الإشراف الاحترازي).

• الدعامة الثالثة : انضباط السوق.

- الملاءة المالية وفقاً لمقررات بازل III:

تعد الأزمة المالية العالمية التي عاشها العالم أواخر عام 2008 السبب الرئيس لتعديل وإعادة تنظيم مقررات بازل II، والتي كان المسبب الرئيسي فيها المصارف والمؤسسات المالية، لذلك كان من الضروري التوجه نحو تعديل مكونات نسبة الملاءة المالية وإضافة معايير جديدة خاصة بالسيولة، اعتمدت اتفاقية بازل III بشكل رسمي ونشرت بتاريخ 2010/12/16 على أن تدخل حيز الإلزام بالتطبيق رسمياً في أول كانون الأول لعام 2013، خلال أجل يمتد إلى 2019، مع وضع محطتين للمراجعة خلال عامي 2013 و 2015 [11].

وقد تمّ تغيير نسبة الملاءة المالية وزيادتها لتصبح 10.5%، وتمّ الإبقاء على أنواع المخاطر الثلاث (الائتمان والسوق والتشغيل) وطرق وأساليب حسابها، أما التغيير فقد طال مكونات رأس المال وكانت التعديلات كالاتي [13]:

- تمّ إلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال والتي كانت ضمن اتفاقية بازل II.
- تمّ تعديل الأوزان الترجيحية لمكونات الشريحتين الأولى والثانية التي تمّ الإبقاء عليهما وتمت تسمية مكونات رأس المال بالأموال الخاصة الصافية (رأس المال التنظيمي).
- تتألف الشريحة الأولى والمسماة برأس المال الأساسي (الأموال الخاصة الأساسية) من رأس المال المدفوع (الأسهم) والاحتياطات والأرباح غير الموزعة، وكان مقدار هذه الشريحة في الاتفاقية 2%، وتمّ زيادتها في الاتفاقية الجديدة إلى 4.5% وزيادة مقدار جديد يعادل 2.5%، تمّ تسميتها برأس المال لغرض التحوط (Conservation Buffer) حيث أصبح مجموع الشريحة الأولى يساوي 7% .
- تتألف الشريحة الثانية والمسماة برأس المال المكمل (الأموال الخاصة المكمل) من احتياطات إعادة التقييم ومخصصات خسائر الديون ونسبة الشريحة الثانية تساوي 3.5% .

وبناءً على ذلك فإنّ نسبة الملاءة المالية وفقاً لاتفاقية بازل III تكون على الشكل الآتي:

$$\text{الملاءة المالية} = \frac{\text{رأس المال التنظيمي الذي يمثل الأموال الخاصة (الشريحة 1 + الشريحة 2)}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر التشغيل + مخاطر السوق}} \leq 10.5\%$$

12- الدراسة العملية :

12-1- عرض المتغيرات المستقلة والتابعة للمصارف المدروسة :

قام الباحث بحساب المتوسط العام لنسب مخاطر الائتمان والملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والمكونة من أحد عشر مصرفاً، خلال الفترة (2010-2017) كما يوضح الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) المتغيرات المستقلة والتابعة للمصارف المدروسة

المتغير التابع (الملاءة المالية)	المتغير المستقل (مخاطر الائتمان)		العام
	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية / إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية والقروض	الديون المعدومة / إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض	
39.55%	0.57%	2.57%	2010
39.57%	1.3%	6.05%	2011
43.95%	11.55%	23.11%	2012
45.96%	27.75%	34.37%	2013
47.82%	30.96%	38.49%	2014
49.79%	30.8%	38.96%	2015
60.83%	30.22%	38.71%	2016
57.35%	27.47%	38.04%	2017

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المالية للمصارف المدروسة.

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ الآتي:

- ازدادت نسبة (الديون المعدومة / إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض مخاطر) في المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ازدياداً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة من عام 2010-2017، حيث بلغت أعلى نسبة لها في

عام 2015 بمعدل (38.96%)، كما ازدادت أيضا نسبة (مخصص تدني التسهيلات الائتمانية / إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية والقروض) خلال سنوات الدراسة من عام 2010-2017، حيث بلغت أعلى نسبة لها في عام 2014 بمعدل (30.96%)، ويمكن تفسير ذلك بتأثر السوق المصرفية باضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية في الجمهورية العربية السورية، حيث ازداد حجم الديون المعدومة نتيجة التعثر المالي للعملاء المقترضين من هذه المصارف.

- ازدادت نسبة الملاءة المالية في المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ازدياداً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة من عام 2010-2017، مع العلم أنّ معيار الملاءة المالية المعتمد من قبل مصرف سورية المركزي وفق اتفاقية II وهو 8%، حيث بلغت أعلى نسبة لها في عام 2016 بمعدل (60.83%)، ويمكن تفسير ذلك بسعي إدارات هذه المصارف لتدعيم مركزها المالي والتحوط بشكل أكبر تجاه المخاطر التي تعترض عملها وبشكل خاص مخاطر الائتمان.

12-2- اختبار الفرضية :

تمّ اختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على التحليل الاحصائي للبيانات المالية (الميزانيات والتقارير المالية السنوية) للمصارف التجارية الخاصة المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة (2010-2017).

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمخاطر الائتمان (متمثلةً بنسبة الديون المعدومة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض) في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. من أجل التحقق من صحة هذه الفرضية قام الباحث بتطبيق أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط ومعامل ارتباط بيرسون وإجراء التحليل باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS 24)، والنتائج موضحة في الجدول رقم (2) والجدول رقم (3).

الجدول رقم (2): نتائج معامل الارتباط والتحديد بين (الديون المعدومة / إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض) والملاءة المالية

مستوى الدلالة	F(قيمة)	الخطأ المعياري	معامل التحديد ²	معامل الارتباط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغيرات
0.019	10.166	5.086	0.629	0.793	15.292	27.5375	مخاطر الائتمان (الديون المعدومة / إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض)
					7.729	48.1025	الملاءة المالية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS 24).

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ الآتي:

أن قيمة معامل الارتباط قد بلغت (0.793)، وقيمة معامل التحديد (R^2) بين مخاطر الائتمان (متمثلةً بنسبة الديون المعدومة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض) والملاءة المالية قد بلغت (0.629)، كما يتبين أيضاً أن قيمة (F) لاختبار تحليل تباين الانحدار قد بلغت (10.166)، وبلغت القيمة الاحتمالية لها (0.019) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05). وبالتالي توجد علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين مخاطر الائتمان (متمثلةً بنسبة الديون المعدومة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض) والملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وهذه العلاقة طردية، أي أن التباين في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية يعود إلى تباين حقيقي ولا يعود إلى المصادفة وكلما زادت مخاطر الائتمان (متمثلةً بنسبة الديون المعدومة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض) فلا بد من رفع نسبة الملاءة المالية، حيث أن العلاقة طردية، ويمكن تفسير ذلك بأن التسهيلات الائتمانية هي أكثر الموجودات خطورة وهذا يعني ازدياد مخاطر الائتمان عند ارتفاع النسبة المقاسة وهي

(الديون المعدومة / إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض) وانخفاضها عند انخفاض النسبة، وفي المقابل انخفاض مقدار نسبة الملاءة المالية لتغطية المخاطر الناجمة عنها، وازديادها في حال زيادة النسبة وهذا ما يفسر العلاقة الطردية بينهما.

الجدول رقم (3): نتائج معامل الانحدار

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	t	القيمة الاحتمالية
مخاطر الائتمان	0.401	0.126	3.188	0.019

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS 24).

من خلال النتائج في الجدول رقم (3) نلاحظ الآتي:

أن قيمة معامل الانحدار (0.401)، وبلغت قيمة β (0.793)، وأن قيمة t الخاصة بها (3.188) وبلغت قيمتها الاحتمالية (0.019) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي فإن متغير مخاطر الائتمان (متمثلةً بنسبة الديون المعدومة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض) أثر ذو دلالة إحصائية على الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وهذا يدل على أن متغير مخاطر الائتمان يسهم إسهاماً دالاً إحصائياً بقيمة قدرها (79%) في تباين الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وبالتالي يمكن للباحث رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمخاطر الائتمان لمخاطر الائتمان (متمثلةً بنسبة الديون المعدومة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض) في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمخاطر الائتمان (متمثلةً بنسبة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية والقروض) في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

من أجل التحقق من صحة هذه الفرضية قام الباحث بتطبيق أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط ومعامل ارتباط بيرسون وإجراء التحليل باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS 24)، والنتائج موضحة في الجدول رقم (4) والجدول رقم (5).

الجدول رقم (4): نتائج معامل الارتباط والتحديد بين (مخصص تدني التسهيلات الائتمانية / إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية والقروض) والملاءة المالية

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	الخطأ المعياري	F(قيمة)	مستوى الدلالة
مخاطر الائتمان (مخصص تدني التسهيلات الائتمانية / إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية والقروض)	19.0214	14.102	0.777	0.603	5.042	7.609	0.040
الملاءة المالية	48.1025	7.729					

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS 24).

من خلال النتائج في الجدول رقم (4) نلاحظ الآتي:

أن قيمة معامل الارتباط قد بلغت (0.777)، وقيمة معامل التحديد (R^2) بين مخاطر الائتمان (متمثلة بنسبة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية والقروض) والملاءة المالية قد بلغت (0.603)، كما يتبين أيضاً أن قيمة (F) لاختبار تحليل تباين الانحدار قد بلغت (7.609)، وبلغت القيمة الاحتمالية لها (0.040) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05).

وبالتالي توجد علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين مخاطر الائتمان (متمثلة بنسبة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية / إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية والقروض) والملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وهذه العلاقة طردية، أي أن التباين في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية يعود إلى تباين حقيقي ولا يعود إلى المصادفة، وكلما زادت نسبة (مخصص تدني التسهيلات الائتمانية / إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية والقروض) فلا بد من رفع نسبة الملاءة المالية، حيث أن العلاقة طردية، ويمكن تفسير ذلك بأن أغلب العوامل التي تعتمد عليها المصارف في زيادة نسبة ملاءتها المالية (الأرباح _ الاحتياطات _ الموجودات المرجحة بالمخاطر) تتأثر بمخاطر الائتمان.

الجدول رقم (5): نتائج معامل الانحدار

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	β	t
مخاطر الائتمان	0.403	0.146	0.758	2.188

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS 24).

من خلال النتائج في الجدول رقم (5) نلاحظ الآتي:

إن قيمة معامل الانحدار (0.403)، وقيمة β (0.793)، وبلغت قيمة t الخاصة بها (2.188) وبلغت قيمتها الاحتمالية (0.040) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي فإن متغير مخاطر الائتمان (متمثلةً بنسبة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية والقروض) أثر ذو دلالة إحصائية على الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وهذا يدل على أن متغير مخاطر الائتمان (متمثلةً بنسبة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية والقروض) يسهم إسهاماً دالاً إحصائياً بقيمة قدرها (78%) في تباين الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمخاطر الائتمان (متمثلةً بنسبة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية والقروض) في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

13- النتائج :

في ضوء ما تقدم يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- ازدادت مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ازدياداً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة من عام 2010-2017.
- أظهرت نتائج الدراسة بأن المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والتي طبقت عليها الدراسة قد نجحت خلال مدة الدراسة من عام 2010-2017 في تطبيق معيار الملاءة المالية المعتمد من قبل مصرف سورية المركزي وفق اتفاقية II وهو 8%.
- وجود أثر لمخاطر الائتمان في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهذا ما يُخيم على المصارف التجارية الخاصة أن ترفع نسبة ملاءتها المالية بما يتلاءم مع المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها.
- للملاءة المالية أثر هام في استقرار بيئة العمل المصرفي، فهي تؤدي دوراً فعالاً في المحافظة على متانة وسلامة الأنظمة المصرفية وتدعيم مركزها المالي.

14-التوصيات :

- في ضوء النتائج والتحليلات السابقة والتي تعكس أثر مخاطر الائتمان في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، يوصي الباحث بالآتي:
- ضرورة خلق نوع من التوازن بين الملاءة المالية ومخاطر الائتمان، من خلال رفع نسبة الملاءة المالية بما يتلاءم مع مخاطر الائتمان، ويتطلب ذلك الالتزام بالنسب المالية التي يحددها مصرف سورية المركزي ذات الصلة بمخاطر الائتمان والملاءة المالية.
 - أن تقوم المصارف التجارية الخاصة بإتباع سياسات واستراتيجيات مناسبة تساعد في الحد من مخاطر الائتمان (كالمواءمة بين آجال القروض الممنوحة وآجال الودائع والالتزامات)، وذلك لمنع تأثير هذه المخاطر على جوانب الأداء المصرفي.

- وضع خطة للتعامل مع طلبات الإقراض، والابتعاد عن منح الائتمان على الأساس الكمي، والاهتمام بجودة ونوعية الائتمان والضمانات المقدمة لتغطيته، وأن يمنح الائتمان بناءً على تحليلات يمكن من خلالها معرفة القدرة الحقيقية للعميل المقترض على السداد.
- العمل على تطوير ثقافة وآلية التعامل مع مخاطر الائتمان في سبيل الحد من تأثيرها (كمعرفة المخاطر المحيطة بنشاط الجهة طالبة الائتمان، وتشكيل المخصصات والمؤونات لمخاطر الائتمان، ومعالجة الحالات المتعثرة باتخاذ اجراءات وقائية كطلب ضمانات أكثر أو التصرف بالضمانات الموجودة قبل أن يتم تصفيتهما بظروف غير مرغوب بها)، وبيان أثر غياب ذلك وما يترتب عليه من انعكاسات سلبية على الملاءة المالية.

المراجع :

أولاً : المراجع باللغة العربية :

- 1- أبو كرش، شريف، (2005)، "إدارة مخاطر الائتمان المصرفي"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول- الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بين 8 - 9 أيار 2005، فلسطين، ص:5.
- 2- أرشيد، عبد المعطي، جودة، محفوظ، (1999)، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص: 213.
- 3- الحريث، محمد علي، (2014). " مخاطر الائتمان وأثرها في الأمان المصرفي"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية.
- 4- حفيان، جهاد، (2012). "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- 5- حماد، طارق عبد العال، (2003)، "إدارة المخاطر (أفراد- إدارات- شركات- بنوك)"، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص:244.
- 6- الخطيب، سمير، (2005)، "قياس وإدارة المخاطر في البنوك"، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، مصر، ص:152.
- 7- الزبيدي، حمزة، (2002)، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، دار الوراق للنشر، عمان، الأردن، ط1، ص:179.
- 8- سلسلة إضاءات، (2013)، "بازل الأولى وبازل الثانية"، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد4، الكويت، ص:3.
- 9- شاهين، علي، (2010)، "مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين"، بحث منشور، الجامعة العربية، غزة، فلسطين، ص:4.
- 10- عبيدات، سامر، (2012)، "محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية"، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، ص:3.
- 11- مفتاح، صالح. رحال، فاطمة، (2013/9/10) "تأثير مقررات لجنة بازل على النظام المصرفي الإسلامي"، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، اسطنبول.
- 12- مفتاح، صالح ومعارفي، فريدة، (2007). "المخاطر الائتمانية_ تحليلها_ قياسها_ إدارتها والحد منها"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن.

ثانياً : المراجع باللغة الانكليزية :

- 13– Auer, M. & Pfoestl, G., (2012). " **Basel III Handbook** " , Accenture, P:7.
- 14– Basel Committee, June 2006– "**International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**", A Revised Framework, Banks for international settlements,pp1–347.
- 15– Getter, D., (2014) " **U.S. Implementation of the Basel Capital Regulatory Framework** " Congressional Research Service, USA .P:3.
- 16– Harris, M., & et al., (2014). " **Higher Capital Requirements, Safer Banks?** " , polished Academy, University of Chicago, USA.
- 17– Instefjord, N., (2005), " **Risk and hedging: Do credit derivatives increase bank risk?** " , Journal of Banking & Finance , vol.29 , P: 333.
- 18– Madura, J., (2011). " **Financial Markets and Institutions** " , Abridged, South–Western Cengage Learning, USA, 9th Edition, P: 21.
- 19– Mayer, M., (2012), " **Sovereign Credit Risk and Banking Crises** " , Vienna Graduate School of Finance
- 20– Mekasha, G., (2011). " **Credit Risk Management and Its Impact on Performance on Ethiopian commercial Banks** " , Thesis of Master, Addis Ababa University, Ethiopia, P: 10.

ثالثاً : المواقع الالكترونية:

- 21– مصرف سورية المركزي، القرار رقم (94/ م ن /ب 4) بتاريخ 2004/12/19 م، تاريخ الاطلاع 2018-12-25 م.
نشر بموقع: <http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>